

## الصبيح: جدول زمني لتعديل التركيبة السكانية يبدأ العمل به في ٢٠١٦



وأوضحت ان توصيات اللجنة الواردة في قرار مجلس الوزراء تتضمن ربط إقامة الوافد بالاعتماد على مستواه التعليمي ومؤهله العلمي، ووضع ضوابط على عدد العمالة المنزلية وزيادة الرسوم كلما زاد العدد المطلوب مع استثناء الاسر التي توجد فيها حالات اعاقاة، إضافة الى حل مشكلة المتغييبين باعطاء فترة سماح تصل الى ثلاثة اشهر لتعديل اوضاعهم، ورفع قيمة غرامة التغيب واصدار قوانين صارمة لمعاقبة مشغلي المتغييبين والتأكيد على تفعيل البصمة في المنافذ لكشف الممنوعين من دخول البلاد في حالة تغيير جوازات سفرهم .

ولفتت الى ان التوصيات شملت ميكنة الاجراءات الخاصة باستقدام العمالة للحد من اي تلاعب في الاقامات ووضع ضوابط واجراءات صارمة تجاه العمل في وظائف غير الوظائف المتقدم من اجلها والاسراع في تطبيق قانون شركات استخدام العمالة

اعلنت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح عن جدول زمني تنفيذي لتعديل التركيبة السكانية وتحديد الجهات المسؤولة عنها خلال عام 2016، يضاف اليها دراسة عن تأثير تلك الاجراءات على سوق العمل وقياسها من خلال اعمال سريعة التنفيذ على المدى القصير والمتوسط والطويل بحد اقصى اربع سنوات.

واشارت الصبيح في تصريح لها، عقب الاجتماع الثاني للجنة العليا لدراسة اختلالات التركيبة السكانية، الى ان الانتهاء من وضع مسودة الجدول الزمني المطلوب لوضع الاجراءات والقرارات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في قرار مجلس الوزراء مع بداية شهر يناير من العام المقبل، كما تم تقديم تصورات بعض الجهات ومنها برنامج اعادة الهيكلة والهيئة العامة للقوى العاملة والادارة المركزية للاحصاء ووزارة الداخلية.

المعالجة لمشكلة العمالة في المشاريع الكبرى ووضع ضوابط تلزم المقاولين باخراج العمالة في حال انتهاء المشروع.

تشجيع المواطنين اشارت الوزيرة هند الصبيح الى ضرورة تشجيع المواطنين للدخول في القطاعات الانتاجية والاعمال المهنية وتشجيع الشباب على الدخول في الشركات الصغيرة والمتوسطة واعتماد الميكنة في تقدير احتياج العمالة اللازمة للشركات والمشاريع، بالإضافة الى وضع ضوابط بشأن الالتحاق بعائل او زيادة الاقارب .

### القوى العاملة: « بريد إلكتروني للشكوى عمن يسيء استخدام صلاحياته

كشف مدير عام الهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة أحمد موسى عن تخصيص بريد إلكتروني لاستقبال البلاغات عن أي مخالفات تحدث في إدارات العمل، لينضم إلى الخط الساخن الذي استقبل نحو 50 شكوى واستفسار خلال الشهرين الماضي والجاري. وقال موسى في تصريح صحافي «إن الشكاوى التي يتم استقبالها على الخط الساخن للهيئة تصل مباشرة إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح والتي بدورها تقوم بتوجيه الشكاوى إلى الجهة المعنية ومتابعتها شخصياً».

وكشف عن أن «إضافة 2 الايميل تأتي لتلقي المزيد من الشكاوى والاستفسارات سواء من عمال أو من أصحاب عمل أو حتى موظفين في الهيئة، وخصوصاً ان الهيئة تهدف من وراء تخصيص هذا الخط الساخن إلى تشجيع أي شخص لديه أي معلومات عن أي مخالفات تحدث في ادارات العمل يرتكبها موظف أو عامل أو صاحب عمل أو حتى مسؤول في الهيئة ليقوم هذا الشخص بالإبلاغ عنها من خلال برنامج واتس اب عبر الخط الساخن رقم 69009600 أو الايميل PAM.KW@OUTLOOK.COM

### الموسى: اعتماد نموذج عقد عمل يضمن حقوق العمال وأصحاب الأعمال

أفاد المدير العام للهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة أحمد موسى في تصريح صحافي أنه بناء على تعليمات وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح، فقد تم إعداد نموذج عقد عمل استرشادي يتضمن الحد الأدنى لحقوق كل من العمال وأصحاب الأعمال. وأضاف موسى بأنه قد تم اعتماد نموذج العقد من إدارة الفتوى والتشريع على أن يتم العمل به اعتباراً من بداية العام الجديد بشهر يناير 2016.

وأكد على أن إدارات العمل سوف تستقبل نموذج عقد العمل الجديد والعمل به كضمانه لحقوق طريفي علاقة العمل موضحا بأن ذلك لا يمنع أصحاب العمل من إضافة شروط أخرى بجانب الشروط التي يتضمنها نموذج عقد العمل طالما بموافقة العمالة وفي نطاق قانون العمل بالقطاع الأهلي .

وأختتم موسى تصريحه أن نماذج عقد العمل سوف تكون متوفرة لدى إدارات العمل خلال الأيام القليلة القادمة.